

الأشترك في النوع فإذا قيل هما مما ناذن كان معناه أنهما
متفقان في الماهية النوعية ومعنى قولنا لا نسبته لـ
إلا شريك له في الكيف لأنه لا كيف له والمناسبة لا ينزل
إلا شريك له في الكيف لأنه لا كيف له والمناسبة لا ينزل
في الكيف فإن قيل هما متساويان كان معناه متفقان
في الكيف أي في الكيفية المحسوسة والكيفية النفسانية
والكيفية المختصة بالكليات والكيفية الاستعدادية
أما تعريف الكيف فإنه عرض لا يقتضي القسمة واللاقسمة
اقتضاء أوليا أي بالذات ومن غير واسطة ولا يكون
معناه معقولا لا بالقياس إلى الغير فقولنا عرض جينس
بينا أول الأعراف كلها وأحترزنا بقولنا لا يقتضي القيمة
من لكم فإنه يقتضي القسمة لذاته وأحترزنا بقولنا
ولا يقتضي اللاقسمة على الوحدة والنقطة المقصود بها
عند من قال أنهما من الأعراف أي على القول بأنهما موجودتا
في الخارج وأما على القول بأنهما من الأمور الاعتبارية
فلا حاجة إلى هذا التعيد لعدم دخولهما في العرف وأحترزنا
بقولنا اقتضاء أوليا عن خروج العلم بمعلوم واحد هو
بسيط حقيقي والعلم بمعلومين فإن العلم الأول يقتضي
اللاقسمة لكن ليس اقتضاه أوليا بل بواسطة معلومة

والعلم

والعلم الثاني يقتضي اللاقسمة كذلك فلو لا قسمة لاقتضاء
بإلا ولية حرجا عن الحد مع أنهما من مقولة الكيف وأحترزنا
بالقيد الأخير وهو قولنا ولا يكون معناه معقولا بالقياس
إلى الغير عن النسب أي عن الأعراف النسبية فإنها معقولة
بالقياس إلى غيرها وأما الكيفيات المحسوسة في الحركة
والبرودة والرطوبة واليبوسة والألوان والأضواء
والحركة والشكوك والأضواء والطعوم والروائح وغيرها
تأيد ذلك بالحواس الظاهرة وأما الكيفيات النفسانية
أي المختصة بدوات لا نفس من الأجسام العنصرية فقولنا
المراد الأنفس الحيوانية ومعنى الاختصاص بها أي تلك
الكيفيات توجد في الحيوان دون النبات والحجر والجماد
فلا يتجه أن بعض هذه الكيفيات كالحيوة والعلم والقدرة
والإرادة ثابتة لواجب الوجود والمجردات فلا تكون
مختصة بالحيوانات على أن القائل يثبتها لواجب الوجود
وغيره من مجردات لم يجعلها مندرجة في جينس الكيف
ولا في الأعراف وهي أي الكيفيات النفسانية الحيوة
والعلم والقدرة والإرادة واللذة والألم والصحة والمريض
والمحدد والحزن والخوف والفرح والحياة والسماء والسماء
والغضب وغير ذلك من الأفعال والأحوال وأما الكيفيات